مضيق باب المندب: تحديات استعمارية جديدة

د. حسين محمد مطهر
استاذ العلوم السياسية المساعد
نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - جامعة صنعاء

تحتل الجمهورية اليمنية مكانة بحرية بالغة الأهمية وفقاً للمعطيات الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية؛ إذ تتمتع بموقع جغرافي متميز يضمن لها إطلالة بحرية واسعة تمتد لنحو ٢٠٠٠ كيلومتراً بدءاً من الحدود العمانية ومروراً ببحر العرب (البوابة العربية على المحيط الهندي) وصولاً إلى خليج عدن وباب المندب وانتهاءً عند خط الحدود مع السعودية على البحر الأحمر، بالإضافة كذلك إلى شواطئ جزيرتي سقطرى وكمران التي يبلغ طولها ٤٠٨ كيلومتر[١]. وتتحكم اليمن جغرافياً بالممر الملاحي لمضيق باب المندب الذي يعد أحد أهم المضائق البحرية في العالم، حيث تعبر منه يومياً مئات السفن المحملة بالنفط والبضائع المختلفة قادمة من موانئ الشرق الأقصى والهند والخليج العربي وشرق أفريقيا قاصدةً موانئ البحر الأحمر وعبر قناة السويس المصرية إلى الموانئ المختلفة على البحر الأبيض المتوسط وموانئ جنوب أوروبا وشمالها وصولاً عبر مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي إلى موانئ الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

اليمن والبحر: عبقرية المكان

يبلغ عرض مضيق باب المندب ٥٥,٥ كيلو متر، ومن الناحية الجغرافية تتحكم جزيرة ميون التابعة لليمن في مدخل المضيق، حيث تقسم تلك الجزيرة المضيق إلى ممرين: شرقي

١- صالح عبد ربه أبو نهاء، **احتلال جزيرة حنيش وأبعاد العدوان الإرتيري**، صنعاء، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٩٧م، ص ٣٣ – ٣٤.

ويسمي (باب إسكندر) وغربي ويسمى (ممر ميون)، ويشكل الممران قناتين منفصلتين أحدهما هي الصغرى وعرضها (٣) كيلو متر وعمقها نحو (٢٦) متراً والأخرى هي القناة الرئيسية ويبلغ اتساعها (٢٣) كيلو متراً وعمقها نحو (٢٢٢) متراً[١].

ذلك الموقع البحري المتميز لليمن جعلها عبر التاريخ عامة، ومنذ القرن السادس عشر بصفة خاصة، محطاً لأطماع العديد من القوى الأجنبية، وذلك تحت دوافع تتعلق بمحاولات بسط الهيمنة والتوسع والصراع الدولي العسكري والاقتصادي وصولاً في بعض الحالات إلى محاولات مباشرة لاحتلال اليمن من بعض تلك القوى[٢]. كان أول صراع فيها أثناء التدخل البرتغالي في العام ١٥١٣م، عندما حاول البرتغاليون بسط نفوذهم على بعض المواقع الساحلية اليمنية في جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي واحتلال جزيرة كمران وجزيرة سقطرى لغرض تأمين سفنهم في طريقها إلى الهند. وقد نشط في إطار الصراع على طرق التجارة العالمية كل من المماليك ومن بعدهم العثمانيون لطرد البرتغاليين من الجزر اليمنية الكبيرة والمهمة مثل جزيرة كمران التي استعملت آنذاك كموقع عسكري ومحطة رقابة على حركة النقل البحري، وجزيرة ميون التي استخدمت لتموين السفن والإشراف على مضيق باب المندب.

لقرون عدة، توالت صراعات القوى الاستعمارية (الهولندية، الفرنسية، البريطانية، الإيطالية، العثمانية) في البحر الأحمر، حيث سعت تلك القوى إلى تأسيس مراكز نفوذ لها على السواحل اليمنية، وتأسيس مراكز إسناد لحركتها التجارية إلى الهند ومناطق نفوذها الأخرى في الشرقين الأوسط والأقصى. وفيما عدا فترات قصيرة متقطعة في التاريخ الحديث، ظلت الشواطئ اليمنية على البحر الأحمر خاضعة للسيادة اليمنية عدا محاولات الغزو العثماني المتقطعة التي لاقت مقاومة عنيفة من اليمنيين أفشلت تلك المحاولات. ناهيك بقيام فرنسا باحتلال جزيرة ميون اليمنية لفترة قصيرة في العام ١٨٢٨م، لتعود الجزيرة بعدها إلى السيادة اليمنية أو العثمانية حتى حلول العام ١٨٣٩م حين احتلتها بريطانيا حتى استقلال جنوب اليمن في العام ١٩٦٧م[٣].

١- **المرجع سابق**، ص ٢٢.

٢- على حميد شرف، **الجزر والفنارات اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي**، ص ٢، صنعاء، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، ٢٠٠٢م، ص ١٥.

٣- **المرجع سابق**، ص ١٥ - ١٧.

العدوان السعودي والإماراتي: أحلام الهروب من إيران

لم يعد خافياً على أي متابع يمني أو عربي حصيف لمجريات العدوان على اليمن أن سعي قوى العدوان للسيطرة على باب المندب والموانئ اليمنية على بحر العرب يعد هدفاً مركزياً ضمن معطيات تلك القوى وتحركاتها على الأرض اليمنية. وذلك الاستنتاج يتطابق مع ما ذهبت إليه العديد من التقارير الغربية التي أكدت على أن هدف السيطرة على ممرات النفط (باب المندب) والمنافذ الممكن تصديره من خلالها عبر بحر العرب يعد بمثابة محرك رئيسي لتحالف العدوان الذي يقوده النظامان السعودي والإماراتي وبمشاركة فعلية ومباشرة من الولايات المتحدة وبريطانيا[1]، فالسعودية مثلاً ظلت تسعى منذ زمن ليس بالقصير لضمان وصولها إلى الشواطئ اليمنية على بحر العرب من أجل تصدير نفطها عبرها، الأمر الذي يجنبها المرور عبر مضيق هرمز التي تسيطر عليه إيران.

لعل من المؤكد أن مسألة إمكانية إيجاد بديل من مضيق هرمز لنقل النفط السعودي والإماراتي تعد حلماً استراتيجياً بالنسبة للدولتين؛ إذ سيعني ذلك الفكاك من كابوس الجار الإيراني المسيطر على مضيق هرمز، بل والخليج العربي بكامله، والتفلُّت من عبء الهاجس المؤرق لقادة الدولتين حول عدم قدرتهما على مواجهة ذلك الجار "القوي" أو حتى مواجهة أي إشكالات معه. وبالمثل، يمكن التأكيد على أن إمكانية مد السعودية والإمارات بساط سيطرتهما لتطال مضيق باب المندب ومحيطه الحيوي داخل الأراضي اليمنية يعد استكمالاً لمشهد الحلم الاستراتيجي سالف الذكر؛ إذ إن إمكانية تنفيذ ذلك سيكفل لهما ممارسة دور حمائي توسعي يواكب تعزيز مصالحهما النفطية والتجارية عامة، ويخدم أيضاً مصالح حلفائهما الاستراتيجيين كأمريكا وبريطانيا ومن ورائهما بالتبعية إسرائيل.

على أرض الواقع، شكّل حدث اندلاع "ثورات الربيع العربي" أوائل العام ٢٠١١م البداية التنفيذية الأولى لمضي النظامين السعودي والإمارات نحو تحقيق حلمهما الاستراتيجي سالف الذكر. ذلك الحلم الذي لم يكن ليتحقق دون التخلص من مصدر التهديد الرئيسي له ممثلاً في الجيش اليمني. وبالتالي، كانت مسألة تفكيك الجيش اليمني والقضاء على مدخلاته التسليحية المؤثرة كالصواريخ الباليستية وصواريخ الدفاع الجوي بمثابة المسألة

١- **صحيفة الميثاق**، العدد (١٨٥٥)، ٢٤ أبريل ٢٠١٧م، ص ٥.

الأكثر تحدياً أمامهما والعقبة الأبرز أمام إمكانية نجاحهما في تنفيذ مخططاتهما وتحقيق حلمهما في اليمن. ذلك الحلم "الجهنمي" الذي ساعد هادي بالفعل ومن معه من أمراء وتجار الحروب وقيادة الارتزاق وطابور العمالة على تنفيذ العديد من مشاهده المتعلقة بتدمير قدرات الجيش اليمني التسليحية والعبث بتركيبة وحداته القتالية وتموضعها الجغرافي، وذلك بالطبع في ظل فشلهم جميعاً في الوصول بفعلهم التدميري ذاك إلى مكنون العقيدة القتالية للجيش اليمني وإيمانه الطلق باستقلال وطنه وحماية سيادته دون أي تفريط. وقد أثبتت مجريات العدوان على اليمن لأكثر من عامين ونصف قوة وصلابة وصمود الجيش اليمني إلى جانب اللجان الشعبية في مواجهة أصحاب الأحلام التوسعية الاستعمارية لقوى العدوان.

في السياق سالف الذكر، يمكن التأكيد على أن هناك شواهد أخرى واضحه تدل على أطماع قوى العدوان وسوء نواياها إزاء استقلال اليمن وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه ومصالح شعبه؛ إذ يمكن إضافة رعاية تلك القوى لمشروع فدرلة اليمن (وفقاً لمشروع الأقاليم الستة سيء الذكر) إلى ما سبق من الشواهد. فقرار تقسيم الأقاليم الذي أنتجته غرف مؤتمر الحوار الوطني "المغلقة" لم يكن قراراً بريئاً ولا بعيداً عن مخططات وأهداف ومطامع تلك القوى العدوانية التوسعية، فقد كان في حقيقته يستهدف وحدة اليمن وأمنة واستقراره، كما كان يؤسس لصراع يمني لم يكن ليقتصر على نمط صراع الشمال مع الجنوب فحسب، بل كان سيمتد ليصبح صراع: شمالي / شمالي وصراع جنوبي / جنوبي. وكان ذلك التقسيم سيسهل على السعودية - في الوقت ذاته - تحقيق أطماعها بالتفرد بإقليم حضرموت والوصول إلى شواطئ بحر العرب، وكذلك الهيمنة على مواقع الثروات النفطية والغازية في مأرب والجوف، وبالتالي: إبقاء الشمال "الفقير المعزول الحبيس" في حالة من عدم الاستقرار، وإيجاد حالة من الاحتراب الدائم بين اليمنيين، وإبقاء اليمن - إجمالاً - جاراً ضعيفاً يسهل في أي وقت لكل من السعودية والإمارات تحقيق مصالحهما في أراضيه على حساب استقلاله وسيادته ومصالح شعبه[1].

الإمارات تغتال اليمن: البحث عن صولجان زائف

١- عبد السلام المحطوري، "الأزمة اليمنية ومشروع الأقاليم: قراءة في الخلفية والأبعاد"، **مجلة مقاربات سياسية**، صنعاء، العدد الثاني، يناير – مارس، ٢٠١٧م، ص ١٠٨.

في خضم الشراكة السعودية الإماراتية للعدوان على اليمن، أقدمت الإمارات على الشروع في بناء قاعدة عسكرية ضخمة في جزيرة ميون اليمنية في مضيق باب المندب، وهي الجزيرة التي احتلها تحالف العدوان مطلع أكتوبر ٢٠١٥م، حيث كشفت صور لأقمار صناعية تم التقاطها في ١٤ يناير ٢٠١٧م، وحصل عليها ونشرها موقع "jams" البريطاني الاستخباراتي[1]، عن حقيقة وجود تلك القاعدة العسكرية على مساحة تبلغ ٣٠٢ كيلومتر مربع، كما أشار ذلك الموقع الالكتروني إلى وجود سفن ضخمة ومراكب لعملية البناء. وقد جاءت تلك المعلومات لتؤكد ما يتم تداوله من أخبار وتحليلات حول حقيقة نوايا الإمارات التوسعية الاستعمارية في اليمن، والتي تحاول تمريرها عبر شراكتها مع قوى تحالف العدوان.

الأمر في واقع الحال لم يقتصر على جزيرة ميون، ومن قبلها بالطبع موانئ عدن والمكلا وبلحاف، بل طال ذلك أيضاً جزيرة سقطرى. حيث كشفت العديد من المصادر الموثوقة المحلية (اليمنية) والدولية كذلك وجود صفقة مشبوهة تم إبرامها في الشهور الأولى للعدوان ما بين هادي وحكومته ودولة الإمارات لمنح الأخيرة حق الامتياز في استغلال مقدرات الجزيرة (الجيواستراتيجية والبيئية) لمدة زمنية طويلة قد تصل إلى مائة عام.

تسيطر الإمارات فعلياً على جزيرة سقطرى منذ بداية العدوان، وقد قامت بتجنيد قوات عسكرية موالية لها من أبناء الجزيرة. ومما لا ريب فيه أن سيطرة الإمارات على هذه الجزيرة تعني من الناحية الجيواستراتيجية تعزيز إمكانية توسيع دائرة النفوذ والسيطرة الإمارتية على منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن (من الجانبين الشرقي والغربي). حيث تعد جزيرة سقطرى بمثابة نقطة ارتكاز وتحكم استراتيجية بموقعها على المحيط الهندي ومقابلتها لسواحل شرق أفريقيا وقربها من خليج عدن.

يمكن القول إجمالاً أن سلوك الإمارات الميداني الموازي لانغماسها "الوحشي" في العدوان على اليمن، قد أظهر رغبة إماراتية محمومة لالتهام المناطق الاستراتيجية اليمنية والسيطرة على مقدراتها، وذلك عبر الوجود الميداني لقواتها، وكذا رعايتها (تدريباً وتمويلاً وقيادة) لإنشاء قوات يمنية من أبناء تلك المناطق لتولي عملية فصلها عن دائرة نفوذ ما يسمى "قوات الشرعية"، وكذا قطع أي روابط ما بين تلك المناطق وبين باقي المناطق اليمنية

١- "الإمارات تبني قاعدة عسكرية في جزيرة ميون اليمنية"، **صحيفة الميثاق**، العدد (١٨٥٥)، ٢٤ أبريل ٢٠١٧م، ص ٥.

الواقعة تحت سيطرة القوى الوطنية المقاومة للعدوان.

تلك الرغبة الإماراتية المحمومة للسيطرة على المناطق الاستراتيجية في اليمن وإيجاد واقع انفصالي يميزها عن باقي المناطق اليمنية، أكدت حقيقة وجود نزعة إماراتية وطموح مستعر لممارسة دور إقليمي في إطار دائرة جغرافية واسعة تتضمن مناطق الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا. فالإمارات - في واقع الحال - لم تقف عند حدود الأراضي والسواحل اليمنية؛ إذ عملت على ضمان وجود اقتصادي (استثماري) لها في ساحل الصومال، كما سعت لإقامة علاقات عسكرية مع مصر والسودان، وشرعت كذلك في بناء قواعد عسكرية لقواتها في أرتيريا وجيبوتي، كما حصلت على امتيازات عسكرية واسعة في جيبوتي بالتحديد، وذلك بمنحها تسهيلات ضمنت لها حق استغلال المطارات والموانئ الجيبوتية للأغراض العسكرية لفترة ٣٠ عاماً.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن تحركات الإمارات - سالفة الذكر - تتم بالتوازي مع ما يبدو أنه سكوت دولي عن تلك الطموحات التوسعية. فمن المعلوم أن تلك المناطق التي تقع تحت طائلة التوسع والوجود الإماراتي تشكل عبر التاريخ الحديث والمعاصر ساحة تنافس جيوسياسي واقتصادي فعلي ما بين القوى الدولية الكبرى بصفة عامة، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بصفة خاصة. الأمر الذي يضع العديد من علامات الاستفهام حول دواعي ذلك السكوت الدولي عن تلك الخطوات العسكرية التوسعية للإمارات! إذ يُفترَض منطقياً أنها تعني انتقاصاً من نفوذ تلك القوى الدولية الكبرى في تلك المناطق.

حالة التعجب - سالفة الذكر - تثير بدورها تساؤلاً منطقياً: هل تنطلق دولة الإمارات في طموحاتها للعب مثل ذلك الدور الإقليمي "التوسعي" من وجود حاجات وطنية "فعلية وواقعية" لتمددها العسكري خارج حدودها وسيطرتها على مناطق استراتيجية ضمن محيطيها الإقليميين المجاور والبعيد؟! خاصة وأن هناك مهمة وطنية استراتيجية يُفترَض أن تستحوذ على الأولوية القصوى في سلم أولويات استعراض النفوذ العسكري الإماراتي عوضاً عن تنفيذ تلك الطموحات الإقليمية، ألا وهي مهمة مواجهة استحقاقات استرداد الجزر الإماراتية

الثلاث (طنب الكبرى، والصغرى، وأبو موسى) التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١م[١]!

سنترك محاولة الإجابة عن ذلك التساؤل للنقطة التالية من هذا المقال التحليلي.

الإمارات: حقيقة طموح الوكيل الإقليمي

مبدئياً، لا يمكن عزل الطموحات الإماراتية في التوسع الإقليمي في اليمن وشرق أفريقيا عن واقع الصراع والتنافس الدولي ما بين القوى الكبرى حول تشكيل هيكل النظام الدولي في إطار توجهي: القطبية الأحادية وتعدد الأقطاب. فالإمارات وفقاً لواقع معطيات تحالفها الاستراتيجي مع القوى الغربية (المتبنية لتوجه القطبية الأحادية)، لا يمكن - موضوعياً - أن تختط لسياساتها الإقليمية طريقاً يخالف موجبات التزامها بتوجهات حلفائها في السياق الجغرافي ذاته. وبالتالي، يصبح من المنطقي تحليلياً أن تخضع محاولة الإجابة عن التساؤل سالف الذكر للمنطلقات الاستراتيجية العامة المتعلقة بصياغة سياسات تلك القوى الغربية الكبرى تجاه المناطق التي تحاول الإمارات ممارسة طموحاتها التوسعية ضمنها.

في ما يتعلق بمعطيات التحالف الإماراتي مع القوى الغربية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا)، يمكن تحديد أهم ملامح تلك المعطيات في إطار المسائل الآتية:

١- تقوم الطبيعة الوظيفية لتلك العلاقة التحالفية على أساس توفير القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الحماية العسكرية للإمارات في مواجهة جيرانها الأقوياء وفي ضمان الاستقرار الداخلي لنظام حكمها المشيخي. في المقابل، تؤدي الإمارات دوراً وظيفياً ميسراً (محلياً وإقليمياً) لتحقيق مصالح تلك القوى في الإمارات والمنطقة ككل. ودائرة تلك المصالح تطال - بالطبع – مجالات الاقتصاد والاستثمار والطاقة والتجارة الدولية والوجود العسكري والعمل الاستخباري.
٢- تتسم طبيعة موقع الإمارات في إطار نسق تلك العلاقة التحالفية بنمط "دور الوكيل". حيث تسعى الإمارات في كثير من المناسبات التي تناول فيها طبيعة علاقتها بتلك القوى إلى التأكيد على شواهد موضوعية عدة تصب في خانة تعزيز صورة "الوكيل

١- فتحي العفيفي، **أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥م، ص ١٨٥.

الإقليمي" القوي والقادر على تحقيق مصالح تلك القوى في المنطقة. في المقابل، يحرص الخطاب السياسي لحلفاء الإمارات الغربيين حول المسألة ذاتها على تأكيد المعنى ذاته بخصوص أهمية موقع الإمارات في مضمون سياساتهم ومصالحهم الإقليمية في المنطقة وفقاً لمفهوم الوكيل المدرك لمتطلبات تلك السياسات والمصالح، والمستعد للتفاني في سبيل تحقيقها.

٣- تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في إدارة مخرجات التناقض والتنافس ما بين دول الخليج إزاء رؤية كل منها لمصالحها الإقليمية في مواجهة الأخرى، وما تتطلع إليه من التقرب إلى الولايات المتحدة ضمن مفهوم "الوكيل" الأكثر نفعاً وقدرة على تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة. وبالنسبة للإمارات بالذات، يمثل ذلك الواقع هاجساً مؤرقاً لقادتها، وذلك بسبب وضعها الجيوستراتيجي والديموغرافي "المتواضع" مقارنة بالجارة المنافسة "الكبيرة " (السعودية)، الأمر الذي يجعل الإمارات أكثر تحمساً للذهاب إلى أبعد ما يمكن في تقديم الخدمات الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة، وذلك مقارنة بحدود ما يمكن أن يقدمه باقي جيرانها الخليجيين لتلك القوة الكبرى.

من كل ما تقدم بخصوص أهم ملامح معطيات التحالف الإماراتي مع القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، سنحاول الإشارة في ما تبقى من هذا المقال التحليلي إلى بعض الشواهد الموضوعية المؤيدة للطرح سالف الذكر، وهي الشواهد التي يمكن أن تقدم إجابة على التساؤل الذي طرحناه في النقطة السابقة بخصوص حقيقة الدوافع التي تقف خلف الطموحات التوسعية لدولة الإمارات وتمددها العسكري خارج حدودها وسيطرتها على مناطق استراتيجية ضمن محيطيها الإقليميين المجاور والبعيد، ومدى خدمة ذلك كله - فعلياً - للمصالح الإمارتية الوطنية.

إجمالاً، تظل مسألة الحماية التي توفرها القوى الغربية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول الخليج بمثابة العنوان الأصيل لأي حديث عن مسائل الأمن والاستراتيجيا وتوازنات القوى والأدوار الإقليمية في منطقة الخليج العربي وجوارها الإقليمي القريب. خاصة وأن تلك الحماية تتخذ صوراً عملية ميدانية من خلال الوجود الفعلي للأساطيل والقواعد الأمريكية في الأراضي والمياه الإقليمية لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي.

لعل ما يعمق من محورية دور مسألة الحماية تلك في صياغة أنماط سلوك معظم الدول الخليجية؛ أنها قد قبلت - مبدئياً - التنازل عن جزء من سيادتها واستقلال قرارها كاستحقاق منطقي لتمتعها بتلك الحماية. في المقابل، تتضمن حالة الحماية الغربية والأمريكية لتلك الدول عدداً من العناصر لعل أبرزها: ضمان بقاء أنظمتها السياسية الملكية الوراثية في مواجهة أي تطلعات شعبية للمشاركة والتعددية السياسية، وكذلك ضمان تحجيم الدور والنفوذ الإقليمي لإيران الإسلامية (جارتها اللدود ونقيضها في النهجين السياسي والمذهبي)، ناهيك بعنصر مهم يتعلق بتأمين الخليجي "الصغير" من تغول أخيه "الكبير"، وذلك في ظل واقع ما يعانيه مجلس التعاون الخليجي (بعد عقود من تأسيسه) من خلافات جادة بين أسره الحاكمة، وفي ظل عجز مزمن أقعد المجلس عن تحقيق أيٍ من طموحات شعوب دوله كتوحيد القوات العسكرية لدوله في إطار جيش موحد أو حتى تكوينات عسكرية موحدة ذات كفاءة وفاعلية، ووضع معالجات للخلافات الحدودية فيما بين دوله، وعجزه عن تحقيق أدنى مستوى من التنسيق السياسات الخارجية لدوله، وبالذات فيما يتعلق بالموقف من إيران.

انطلاقاً من ذلك الواقع، لا يمكن التشكيك في قوة إيمان أنظمة الممالك والمشيخات الخليجية بضرورة الضمانات الأمنية الغربية وأهميتها بالنسبة لأمنها واستقرار بقائها، ولا في حماس انحيازها لسياسات ومصالح معسكر الأحادية القطبية الغربي "الأمريكي" في علاقاتها الخارجية على المستويين السياسي والعسكري.

بالتالي، يبدو من غير المنطقي تبرير ما تقوم به بعض دول الخليج (الإمارات والسعودية بصفة رئيسية) من تدخل عسكري خارج حدودها (في اليمن تحديداً)، ومن محاولات حثيثة ومتسارعة لإقامة وجود عسكري دائم لقواتها في دول كاليمن وجيبوتي وأريتريا، من منطلق سعيها لحماية مصالحها الاستراتيجية؛ إذ كيف يمكن قبول منطق يقول أن هناك أنظمة تسعى للتدخل عسكرياً خارج حدودها، وللعمل على تشييد قواعد عسكرية خارج أراضيها من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية، وهي - في الوقت ذاته - عاجزة عسكرياً عن تأمين نفسها كأنظمة سياسية وتأمين بلدانها، بل إنها تحتضن على أراضيها قواعد عسكرية لأقوى دول العالم لتحميها وتؤمن لها أسباب البقاء في مواجهة التهديدات الداخلية (الثورة الشعبية) والخارجية!

إذاً، يصعب تصديق مقولة أن الحضور الإماراتي بجوانبه العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية في منطقة خليج عدن والسواحل الجنوبية والغربية لليمن وسواحل القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، يُعدُّ مجرد حضور آني (مؤقت) يستهدف إعادة الشرعية اليمنية (المزعومة)، أو أنه - أيضاً - مجرد رد فعل "دفاعي" استدعاه "واجب" الإمارات الذي حدده لها تحالف العدوان لحماية الأمن الخليجي ضد الأخطار الإيرانية "المزعومة" في اليمن.

واقع الحال في الصدد ذاته يؤكد - من ناحية تاريخية - أن عملية التوسع الإقليمي الإماراتية (اقتصادياً وعسكرياً) كانت سابقة لعام العدوان على اليمن (٢٠١٥م)؛ إذ بدأت تباشير تلك العملية التوسعية قبل سنوات عدة من ذلك العام، حيث تشير تواريخ الاتفاقيات بين الإمارات ودول القرن الأفريقي، وتواريخ تصاعد العلاقات العسكرية الأمريكية الإماراتية، إلى أن الوجود الإماراتي العسكري المتمثل باستئجار موانئ وتشييد قواعد عسكرية واستخدام المطارات الساحلية للأغراض ذاتها كان يجري العمل عليها منذ عقد من الزمن تقريباً.

لقد أكدت العديد من تصريحات الساسة الغربيين حقيقة التلازم العضوي بين المصالح الاستراتيجية لبلدانهم وتلك التطلعات الإماراتية للهيمنة الإقليمية البحرية ومدى التزام دولهم بتمكين الإمارات من ذلك عبر الدعم لقواتها البحرية وتأمين الحماية لها عبر القواعد العسكرية (الغربية) على أراضي الإمارات. فعلى سبيل المثال، أشار الرئيس الأمريكي في منتصف عام٢٠٠٦م إلى نظرة بلاده لموقع الإمارات في سلم أولويات خدمة المصالح الأمريكية، وذلك من خلال تأكيده على أن: "الإمارات العربية المتحدة شريك أساسي لقواتنا البحرية في منطقة حساسة وخارج بلدنا، تخدم دبي سفننا أكثر من أي بلد آخر في العالم"[1].كما صرح الرئيس الفرنسي حينذاك في كلمة له في افتتاحية مهمة لإحدى الصحف المدعومة من دولة الإمارات، قائلاً: "لقد كنا شركاء استراتيجيين لمدة ٥٥ عاماً ارتباطاً باتفاقية الدفاع المشترك التي وقعناها في العام ١٩٩٥م لبناء قاعدة عسكرية في الظفرة[2] في أبو ظبي والتي افتتحت في العام ٢٠٠٩م، بوجود هذه القاعدة الهامة يصبح التزامنا معكم أقوى، سنقف إلى جانبكم في الظروف كلها حتى أكثرها صعوبة، لا

١- كريستوفر ديفيدسون، **الانهيار المقبل لممالك الخليج**، بيروت، مركز اورال للدراسات والتوثيق، نوفمبر ٢٠١٤م، ص ٢٩٠.

٢- **صحيفة واشنطن بوست**، ٢٧ مايو ٢٠٠٩م.

نعرف الصديق إلا وقت الضيق فكونوا على ثقة بأنكم تستطيعون الاعتماد علينا في حال وجود أي خطر يهدد أمنكم والمنطقة[1]. وقد ذكر "موقع العربي" أن النفوذ الإماراتي المدعوم من أمريكا يتمدد من خلال استئجار قواعد عسكرية في كل من أرتيريا وجيبوتي والصومال والسودان وجزيرة سقطرى اليمنية، بالإضافة إلى استئجارها للعديد من الموانئ، إما لاستخدامها بما يخدم حركة التصدير والاستيراد لـأبو ظبي، أو لتعطيلها خوفاً من تأثيرها على ميناء "جبل علي" الإماراتي، كما يحصل في جيبوتي وعدن[2].

لا ريب أن هناك الكثير مما يمكن أن تحققه الإمارات من مصالح اقتصادية عبر تعزيز وجودها الاقتصادي والاستثماري في المناطق التي تسعى للتوسع فيها من خلال الوجود العسكري المباشر، والمسألة لا تستدعي - قطعاً - ذلك الوجود العسكري إن كان الهدف مجرد تحقيق المصالح الاقتصادية! لكن واقع التلازم العضوي بين ذلك الوجود التوسعي للإمارات ومصالح دول الحماية الغربية للإمارات وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية يعطي التفسير الأكثر منطقية لسعي الإمارات للظهور كلاعب إقليمي قوي يمكن أن يحقق مصالح دول الحماية تلك ويعزز من هيمنتها غير المباشرة على طريق التجارة الدولية الاستراتيجي، ويحقق أمناً أكبر لإسرائيل على المدى الزمني الطويل وذلك بدرء مخاطر تكرار التجربة التاريخية المؤلمة لإسرائيل مع البحر الأحمر ومضيق باب المندب خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م. فالتوسع الإماراتي في خليج عدن وباب المندب ومنطقة القرن الأفريقي، إنما يصب - بشكل أو بآخر - في خانة خدمة القوات الأمريكية والإسرائيلية، فهو يعطي غطاءً إماراتياً عربياً تتوارى تحته أهداف تلك القوى، وبما يكفيها مؤونة تحمل أعباء مواجهة مقاومة وسخط شعوب دول المنطقة (العربية والأفريقية) إزاء أي محاولة منها للوجود العسكري المباشر على أراضيها.

من الواضح إذاً أن التوسع العسكري الإماراتي يعد في جوهره توسعاً يخدم الغرب عسكرياً. وبالتالي، ما يجري في المنطقة هو في حقيقته توسع عسكري غربي يتم خلف العباءة الإماراتية، خاصةً وأن الإمارات والدويلات الخليجية تعد بطبيعة توجهاتها الاستراتيجية منحازة إلى المعسكر الأمريكي، وتبدو على الدوام غير معنية بالدفاع عن

١- **صحيفة ذا ناشيونال الفرنسية**، ٢٥ مايو ٢٠٠٩م.

٢- **الأخبار اللبنانية**، العدد (٣١٠٣)، ١٣ فبراير ٢٠١٧م.

الأمن القومي العربي، ومشغولة بالأساس فيما تظن أنه دفاع عن أمنها نظمها السياسية[1].

توصيات:

يستخلص الباحث مما سبق عرضه، أن مواجهة التحديات الجيوبوليتيكية للأمن والاستقلال الوطني اليمني (مكامن الضعف التي تتداخل فيها العناصر الجغرافية والسياسية)، وكبح تأثيرات تلك التحديات وتجاوزها وتحويلها إلى عناصر قوة، يستلزم وضع سياسة وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار ما يأتي:

أولاً: على الصعيد الداخلي

- تعزيز الوحدة الوطنية.
- بناء اقتصاد وطني قوي بعيداً عن قيود التبعية، وذلك من خلال تحقيق عناصر الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي (توفير حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء).
- استثمار مصادر الثروة الطبيعية فيما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية والتكامل الاقتصادي لعموم محافظات الجمهورية.

ثانياً: على الصعيد الخارجي

- تعزيز الاستقلال السياسي لليمن، واتباع سياسة خارجية مستقلة.
- استغلال الموقع الاستراتيجي بما يحقق المصالح والأهداف العليا لليمن، بما في ذلك إقامة المناطق الحرة، والأسواق الدولية، وتشجيع الاستثمار السياحي في الجزر اليمنية في البحر الأحمر والبحر العربي.
- الاهتمام بالمغترب اليمني في كل أنحاء العالم، ومعالجة مشاكله في الداخل والخارج.

١- صحيفة اكسبرس تريبيون الباكستانية، ٤ يوليو ٢٠٠٩م.